

الغاء قانون بوسسي – فيني : ضرورة

<p>◀ انه قانون يصعب من الإقامة القانونية، ويفرض تهديد ابدى للمهاجرين</p> <p>لو المصنع الذي تعمل به تم غلقة و في خلال ستة أيام لم تجد و وظيفة اخري، فأنت مطرود.</p> <p>سهل جدا ان يتحول وجودك القانوني الي الغير قانوني و ليس العكس. وحتى اذا كنت قانوني و تعمل عمل ثابت يلتزم عليك الانتظار شهر حتي تجدد سماح الإقامة.</p> <p>سيدات و رجال مهاجرين يعملون في الزراعة و البناء و الخدمات و العمل المنزلي يمثلون جزء حاسم من هذا المجتمع و من اقتصاد دولتنا، و لكن حقوقهم اقل من العامل الإيطالي.</p>	<p>◀ انه قانون يمنع الدخول الشرعي لأيطاليا</p> <p>من اجل الدخول لأيطاليا، فأن قانون بوسسي- فيني قدم نظام غير واقعي :</p> <p>عائلات و شركات عليهم ان يسجلوا "من بعد" أشخاص مازالوا يقطنون في بلدانهم ولا يعرفونهم بعد و لم يروهم من قبل.. انه جنون، الجميع يعرفون ذلك.</p> <p>كل عام و بمناسبة "حصص الهجرة الشرعية"، فان سيدات و رجال اجانب يعملون و يقطنون بأيطاليا يتعين عليهم التظاهر بانهم مازالوا يقطنون في بلدانهم و ذلك لأستدعائهم.</p> <p>حصص الهجرة ليست الا ساناتوريا "عفو" مقنعة.</p> <p>بهذا الشكل تم منع اشخاص يعملون و يريدون الاندماج في ايطاليا من امكانية اعطائهم اقامة قانونية.</p>
<p>◀ انه قانون يمنع المهاجرين ان يصبحوا مواطنون بشكل كلي</p> <p>في بلدنا يعيش أربعة مليون مهاجر، معظمهم يقطن منذ وقت طويل و ليس لهم الحق في الانتخاب. كما لو ان أقليم ايطالي بحجم متوسط مستبعد من الاقتراع.</p>	<p>◀ انه قانون ينتهك حقوق الإنسان</p> <p>اليوم في بلدنا تم تآكل الديمقراطية و سيادة القانون من مبادئهم الأساسية. في مراكز الإقامة المؤقتة يتم تقييدك من الحرية الشخصية بدون ان ترتكب أي جريمة.</p>
<p>الحكومة قد أعدت قانون فيريريرو- أماتو، قانون تقدمي كان يمكن ان يجعل بلدنا أكثر تحضراً ولكن العديد أعاق تلك الامكانية و العديد فضلوا ابتداء " حالة طوارئ الأمن " التي ليس لها وجود، محولا بذلك قضية الهجرة الي مسألة أمن عام.</p>	
<p>نحن نريد</p>	
<ul style="list-style-type: none"> ● الغاء ارتباط الإقامة بعقد العمل و مد مدتها لاغيا ضرورة المتطلبات السكنية. ● الغاء الاتفاقيات مع مكاتب البريد و تحويل الأختصاص الي الهيئات المحلية. ● تصحيح أوضاع كل من أستبعد من آخر بيان "حصص الهجرة الشرعية" و كل من يعمل بشكل غير رسمي أو كل من شكل شبكة اجتماعية خاصة. ● سياسات أدراج العجر متجاوزا منطوق المعسكرات. ● أغلاق مراكز الإقامة المؤقتة و الغاء أي شكل من انواع الحبس الإداري. 	<ul style="list-style-type: none"> ● قنوات دخول واقعية بضمان للبحث عن عمل. ● تعديل السياسات الأوروبية للهجرة التي تخلد فكرة ان أوروبا حصن. و الغاء اتفاقات الترحيل مع الدول التي لا تحترم حقوق الإنسان. ● قانون جديد للجنسية مؤسس علي المقولة اللاتينية "ايوس سولي" حق الأرض. ● الموافقة علي قانون عضوي للجوء. ● دخول المهاجرين لمسابقات التوظيف العام. ● حق التصويت علي الأقل في الانتخابات الإدارية للمهاجرين المقاميين بشكل مستقر.

**IL 13 – 14 APRILE
VOTA
LA SINISTRA L'ARCOBALENO**

